18-2-2025

الإعلان العربي

الصادر عن الاجتماع التحضيري الإقليمي العربي

للدورة (69) للجنة وضع المرأة بالأمم المتحدة

"نحو إعلان ومنهاج عمل بيجين +35"

تحت مظلة جامعة الدول العربية، وبرئاسة دولة فلسطين، رئيسة الدورة الـ(44) للجنة المرأة العربية، نحن الوزيرات والوزراء وممثلو الآليات الوطنية المعنية بشؤون المرأة في الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية المشاركات والمشاركون في الاجتماع العربي التحضيري للدورة الـ 69 للجنة وضع المرأة بالأمم المتحدة، اجتمعنا يوم الاثنين الموافق 17 شباط/فبراير 2025 عبر المنصة الرقمية، بهدف التنسيق والتوافق على الموقف الإقليمي العربي الموحد تجاه القضايا التي سيتم طرحها للنقاش خلال أعمال الدورة (69) للجنة وضع المرأة بالأمم المتحدة.

وتزامناً مع الذكرى الثلاثين لاعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين ، وبدء العد التنازلي لتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة 2030.

وإدراكاً بأن تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد 30 عاماً يمثل لحظة تاريخية لدول العالم لتجديد التزاماتها بتمكين النساء والفتيات، وتحقيق المساواة بين الجنسين،

فإننا نثمن جهود الدول العربية المشاركة في إعداد المراجعة الإقليمية السادسة لإعلان ومنهاجعمل بيجين من خلال تقديم 19 تقريراً وطنياً، آخذين بعين الاعتبار كافة الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي تمر بها بعض الدول في المنطقة العربية، خاصة الدول العربية الرازحة تحت الاحتلال الاسرائيلي. والتي تعاني من النزاعات، والصراعات، والأزمات، وتتفاقم فيها المخاوف المتعلقة بحقوق الإنسان، وقضايا المساواة بين الجنسين.

ونؤكد على قرار الجمعية العمومية رقم 185 /64 بالسيادة الدائمة للشعب الفلسطيني على موارده الطبيعية، واستغلالها دون أدنى قيد أو شرط من أي جهة كانت.

18-2-2025

ونشيد بالصمود البطولي للمرأة الفلسطينية وتصديها للاحتلال الاستعماري الإسرائيلي منذ أكثر من ستة وسبعون عاماً. ونشدّد على حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير، وأن تنعم بدولة مستقلة، وذات سيادة، بعاصمتها القدس الشرقية. مسترشدين بالفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن الآثار القانونية الناشئة عن سياسات إسرائيل وممارساتها في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، الذي يدعو إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي خلال اثنا عشر شهراً، وقرار تسوية القضية الفلسطينية بالوسائل السلمية، والقرار الصادر عن الاجتماع السداسي العربي الرافض لتهجير الفلسطينيين. ومجددي التأكيد على أنَّ سياسات إسرائيل وممارساتها بما فيها الاحتفاظ بالمستوطنات والتوسّع فيها، وحظر وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين. والتصعيد غير المسبوق في الأعمال العدائية بالضفة الغربية يُنْذِر بمزيد من الفظائع التي لا تقل في حدتها عن جرائم الحرب، والإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، المرتكبة في قطاع غزة.

وندين العنف الممنهج الذي تمارسه ميليشيا الدعم السريع ضد المدنيين العزل في السودان وخاصة النساء والفتيات حيث تتعرضن لانتهاكات جسيمه تشمل أشكالاً من العنف الجنسي وقد استخدمت هذه الانتهاكات بما في ذلك الاغتصاب والاختطاف والاحتجاز القسري في ظروف ترقى للاستعباد الجنسي والاتجار بالبشر كأدوات حرب، وندعو إلى تعزيز الدعم للناجيات من خلال توفير الخدمات الصحية والنفسية اللازمة.

كما نؤكد مجدداً على ما جاء في **الإعلان الوزاري الصادر عن الدول المشاركة في المؤتمر الوزاري الرابع رفيع المستوى** حول **المرأة والسلم والأمن "النساء يواجهن الحروب"** [1] (نوفمبر 2024) والذي يعكس ما تعانيه النساء في المنطقة العربية في ظل النزاعات المسلحة والحروب واستمرار الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية.

وفي ضوء تلك التحديات نشيد بالتقدم الملموس الذي أحرزته الدول العربية للنهوض بأوضاع النساء والفتيات وتمكينهن لضمان تحقيق حياة مزدهرة ، ولكافة الجهود المبذولة لتعزيز تنمية وتقدم النساء والفتيات في كافة المجالات ومنها التعليم، والعمل ، والصحة، وصنع واتخاذ القرار، وجميع المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية وعلى النحو الوارد في **التقرير الإقليمي حول استعراض التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج**

[1] الإعلان الوزاري حول المرأة والسلم والأمن

18-2-2025

عمل بيجين بعد ثلاثين عاماً في المنطقة العربية[2] وكذلك في "**إعلان مسقط حول التقدم المحرز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد ثلاثين عاماً في المنطقة العربية**" (ديسمبر 2024)[3].

وفي إطار التشاور لتحديد موقف عربي موحد في المحافل الدولية، وتحقيق توافق إقليمي في الرؤى حول الإعلان السياسي الصادر عن الدورة (69) للجنة وضع المرأة، ومراعاة خطط الدول الأعضاء وموازناتها لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وأجندة المرأة، والسلام، والأمن.

وإدراكاً لأهمية العمل في إطار شامل متسق من خلال الربط بين مجالات الاهتمام لإعلان ومنهاج عمل بيجين، ومسارات أجندة تنمية المرأة في المنطقة العربية (2023–2028)، والاستراتيجيات العربية حول المرأة العربية والأمن والسلام، وفي ضوء متابعة مخرجات الجلسة الخاصة (23) للجمعية العامة (2000)، اتفقنا على العمل معاً للإسراع في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين من خلال المجالات ذات الأولوية التالية مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية كل دولة وخططها الوطنية ذات العلاقة:

أولاً: إشراك النساء في إحلال السلم والأمن وصنع وبناء السلام:

1. تعزيز مشاركة المرأة في جهود الوساطة وبناء السلام والدبلوماسية الوقائية لمنع نشوب النزاعات وانهاء الاحتلال الاسرائيلي.
2. دعم مشاركة المرأة في الجهود المبذولة في الإغاثة، والإنعاش، وإعادة الإعمار، والانتقال السياسي من خلال إطلاق المبادرات بقيادات شبابية ونسائية لضمان زيادة تمثيل المرأة في مرحلة التعافي وإعادة الإعمار وتفعيل دورها في صنع القرار، وبناء الدولة كأولوية رئيسية لاسيما في أعقاب وقف إطلاق النار في قطاع غزة ولبنان، والمرحلة الانتقالية في سورية.
3. تمكين المرأة من التمتع الكامل في الحق بتقرير المصير.
4. منع العنف الجنسي المتصل بالاحتلال الإسرائيلي، والصراعات، والأزمات، والتصدي له باعتبار ذلك أولوية من أولويات إحلال السلام والأمن.
5. دعم جهود المساءلة لصالح جميع الضحايا من النساء والفتيات، وتحسين أوجه الانتصاف وجبر الضرر.
6. تدريب النساء على مهارات التواصل والتفاوض والتخطيط لحل النزاعات للمشاركة في صنع القرار

[2] التقرير العربي الشامل حول التقدّم المُحرَز في تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد ثلاثين عاماً

[3] إعلان مسقط

18-2-2025

ثانياً: الاستجابة لاحتياجات النساء والفتيات في المناطق المتضررة من الاحتلال الاسرائيلي والنزاعات المسلحة والحروب:

1. الكف الفوري والتام عن أي عملية تمثل تعدي على إحدى الحقوق الإنسانية للنساء والأطفال وكبار السن التي تكفلها المواثيق الدولية وتجريم كافة الأعمال التي تمثل خرقا لهذه الحقوق.
2. تقديم المساعدات الإنسانية العاجلة المستجيبة للاحتياجات الخاصة للنساء والفتيات المتضررات والنازحات قسراً جراء الإبادة الجماعية، والعدوان الإسرائيلي وجرائمه المرتكبة في الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية. بما في ذلك إعادة إعمار قطاع غزة، وبناء مؤسساته، واستعادة الخدمات الأساسية، وتشغيل المرافق الصحية والتعليمية.
3. تقديم العون والمساندة للنساء والفتيات السودانيات بمن فيهن النازحات قسراً، وتعزيز الوقاية والحماية القانونية والاجتماعية لهن.
4. تقديم خدمات الدعم النفسي والاجتماعي للناجين والناجيات من الحروب خاصّة اللذين تعرضوا لفقد أسرهم أو أحد أفراد أسرهم، أو من فقدوا أحد الأطراف لديهم فهم بأمس الحاجة للإدماج الاجتماعي وإعادة التأهيل.
5. تقديم الخدمات القانونية لكافة الناجين والناجيات من الحروب لتوجيههم حول الإدلاء بشهاداتهم في المحاكم الدولية المختصة وتوثيق جرائم الحرب التي شنتها قوات الاحتلال الإسرائيلي وفي كل مكان يوجد فيه نزاعات مسلحة.

ثالثاً: الاستمرار في العمل لسد الفجوات في توفر البيانات والاحصائيات:

1. جمع ورصد البيانات والاحصائيات من مصادرها الرئيسية وإتاحة وتحليل بيانات مصنفة على أساس الجنس ، والعمر، والوضع الاجتماعي والإعاقة ، والموقع الجغرافي وحالة اللجوء للاسترشاد بها في صياغة السياسات بما يتناسب مع توجهات كل دولة وخصوصياتها، وإدراجها لتصبح متاحة في جميع قواعد البيانات الإحصائية العربية.
2. تعزيز القدرة على إنتاج المعرفة وجمع البيانات المصنفة بحسب نوع الجنس وتحليلها واستخدامها لرصد التقدم المحرز في قضايا المساواة بين الجنسين استناداً لأهداف التنمية المستدامة، وأجندة المرأة، والسلام، والأمن، وإعلان ومنهاج عمل بيجين، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وتوجيه عمليات صنع السياسات ووضع البرامج في الدول الأعضاء.

3. تثمين العمل غير المرئي للنساء غير المأجور، والعمل غير الرسمي واحتسابه في الأنظمة الإحصائية والبيانات الرسمية.

رابعاً: مواصلة دعم التمكين الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي للمرأة العربية:

1. مواصلة العمل على سد الفجوة بين ارتفاع مؤشر التعليم للنساء والفتيات في المنطقة العربية، وبين ضعف مشاركتهن في سوق العمل، من خلال عدد من التدابير الهادفة إلى تسهيل وصول النساء إلى خدمات الشمول المالي، ودعم برامج محو الأمية المالية والرقمية، والتدريب المهني ودعم فرص العمل في قطاعات النمو الصاعدة والمهن الجديدة، والاقتصاد الأخضر والدائري وفي الريادة والابتكار.
2. دعم اقتصاد الرعاية بهدف التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال الاعتراف بقيمة أعمال الرعاية والتشجيع على إشراك أفراد الأسرة على المساهمة في الرعاية المقدمة إلى مختلف فئات متلقي الرعاية بين أفراد الأسرة، مع مواصلة توفير شروط العمل اللائق لمقدمات الرعاية وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتقديم خدمات رعاية عامة جيدة.
3. مواصلة تعزيز تولي المرأة أدوار قيادية ومشاركتها في صنع واتخاذ القرار في القطاعين العام والخاص نحو الوفاء بالمعايير الدولية لتحقيق المساواة بين الجنسين، من خلال تنفيذ تدابير خاصة، وتشريعات لتعزيز مشاركة المرأة على الصعيدين الوطني من خلال تخصيص الاعتمادات اللازمة في الموازنة، أو تطبيق الموازنات المستجيبة لاحتياجات المرأة.
4. مواصلة تطوير التشريعات والقوانين وتطوير الاستراتيجيات على المستوى الوطني والعربي لدعم مشاركة المرأة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وضمان حصولها على فرص متكافئة مع الرجل في جميع المستويات.
5. –إدراكًا للجهود العربية المبذولة في مجال تمكين المرأة، نؤكد على أهمية إبراز المبادرات الوطنية المميزة في المحافل الإقليمية والدولية، التي أسهمت في تحقيق تقدم ملموس في مجالات تعزيز مشاركة المرأة في مجالات التنمية المستدامة. فقد شهدت الدول العربية إطلاق سياسات وبرامج نوعية، شملت إصلاحات تشريعية، واستراتيجيات اقتصادية، ومبادرات اجتماعية مبتكرة، كان لها أثر إيجابي في دعم المرأة وتعزيز دورها في مختلف القطاعات.

6. يثمن الإعلان تبادل الخبرات وأفضل الممارسات بين الدول واستثمار الفرص، بما يعزز التعاون الإقليمي ويدعم الجهود المشتركة لمواصلة مسيرة تمكين المرأة، مسترشدين بالتجارب الناجحة التي أثبتت فاعليتها في تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.
7. تعزيز مشاركة المرأة في التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي من خلال ضمان تكافؤ الفرص في التعليم والتدريب بمجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات(STEM) ، وتطوير سياسات وطنية تدعم ريادة الأعمال النسائية في القطاع الرقمي، وتشجيع انخراطها في مجالات الابتكار والتقنيات المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني.
8. تسهيل وصولها إلى التمويل والتكنولوجيا الحديثة لدعم المشاريع الريادية، وتعزيز فرص العمل المرن والعمل عن بُعد، إضافة إلى استخدام المنصات الرقمية في التمكين الاقتصادي والاجتماعي، مما يسهم في توسيع دور المرأة في التنمية المستدامة وبناء اقتصاد رقمي شامل.

خامساً: العمل على حماية النساء والفتيات من جميع أشكال العنف:

1. مواصلة تنفيذ وتطوير استراتيجيات وخطط عمل وطنية وأطر قانونية تهدف إلى إنهاء العنف ضد المرأة، وتمويلها وتنفيذها، بما يضمن وصول الدعم إلى الجميع دون استثناء.
2. تعزيز توسيع نطاق إجراء دراسات وطنية بشأن التكاليف التي ينطوي عليها العنف ضد النساء والفتيات والموازنة المستجيبة لاحتياجات المرأة، واستخدامها لتقديم بيانات مستندة إلى الأدلة للاسترشاد بها في عملية صنع القرار، وتخصيص الموارد اللازمة لخدمات الحماية والوقاية.
3. تطوير آليات الوقاية والحماية في المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص، للحماية من كافة أشكال العنف والتمييز والانتهاكات السلوكية.
4. التركيز على وقاية وحماية النساء والفتيات من العنف الرقمي والذي يشكل عائق أمام تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والذي يشكل تهديداً متزايداً في عالم يعتمد على التكنولوجيا.
5. تعزيز التعاون بين القطاعات الحكومية والخاصة لتوفير التمويل اللازم لبرامج محددة تستهدف القضاء على العنف ضد النساء والفتيات..

سادساً: التكيف مع تغير المناخ ومواجهة مخاطر الكوارث والمخاطر البيئية والتخفيف من حدتها:

1. مواصلة وضع سياسات واستراتيجيات وخطط وبرامج وموازنات مستجيبة لاحتياجات النساء والفتيات متصلة بالمناخ والحد من مخاطر الكوارث وتنفيذها.

2. الاستثمار في جهود بناء القدرات لتعميم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في السياسات المتصلة بتغير المناخ، والحد من مخاطر الكوارث، وتعزيز أوجه التعاون والشراكة متعددة الأطراف والقطاعات لدفع عجلة العمل المناخي.
3. تشجيع وتحفيز النساء بأدوار قيادية في العمل المناخي ومشاركتهن مشاركة كاملة وفعالة في عمليات صنع واتخاذ القرار ذات العلاقة بمخاطر تغير المناخ والكوارث والأزمات الطارئة، بما في ذلك صياغة خطط التكيف الوطنية، والمساهمات المحددة وطنياً، وآليات التنسيق لضمان وضع الأولويات المتعلقة بالنساء والفتيات في الاعتبار.
4. رفع مستوى الوعي بقضايا المناخ وتأثيرها على الفئات الأكثر هشاشة في المجتمع.
5. تبادل الخبرات بين الدول في مجال التغير المناخي وخطط التكيف الوطنية.